رأي القدس

انفراج مالي مؤقت

■ قرار اللجنة الرباعية الدولية استئناف ارسال المساعدات المالية الى الفلسطينيين لم يكن من منطلق الحرص على هؤلاء، بقدر ما هو من منطلق الحفاظ على السلطة الفلسطينية والحيلولة دون انهيارها، باعتبارها كل ما تبقى من العملية السلمية التي نفقت منذ زمن طويل.

وتظل المعضلة الاساسية التي تحتاج الى حل، تتمثل في كيفية ايصال هذه المساعدات الى الشعب الفلسطيني، وعن أي طريق، فهل ستذهب الى وزارة المالية، مثلما كان عليه الحال في السابق قبل فوز حركة «حماس» في الانتخابات الاخيرة، أم الى مكتب الرئيس محمود عباس ووزارة المالية الموازية التي تأسست داخله، أم انها ستذهب عبر صندوق ينشئه البنك الدولي بناء على اقتراح الرئيس الفرنسي جاك شيراك؟

من الواضح ان اللجنة الرباعية ستتجنب الحلول الثلاثة جميعاً، وتستبدلها بآلية جديدة توفر الاموال للقطاعات الخدمية، من تعليمية وصحية، ودون المرور عبر وزارة المالية الفلسطينية.

هذا الحل ربما يكون حلاً مؤقتاً للأزمة الحالية، يوفر فرصة لحركة «حماس» لالتقاط الانفاس، من خلال اعفائها من مسؤولية تعطيل رواتب مئة وخمسين ألف موظف، ولكن بعد ان تشبع البطون، ربما تختلف الصورة كلياً.

من المنطقي ان ترفض حكومة «حماس» كل هذه الحلول التي تحاول الالتفاف عليها، والذهاب الى الموظفين، وغالبية الشعب الفلسطيني بالتالي، عبر قنوات هي بعيدة تماماً عنها. فالسيد اسماعيل هنية رئيس الوزراء الفلسطيني قال انه «ليس طرطوراً» ولا يمكن ان يكون كذلك، والشيء نفسه ينطبق ايضاً على حكومته ووزرائه.

فكيف يمكن ان تسيطر هذه الحكومة على عشرات الآلاف من موظفيها اذا كانت لا تدفع رواتبهم شهرياً؟ فعندما يدرك هذا الموظف، أي موظف، صغيراً كان أم كبيراً، ان وزيره مجرد «طرطور»، لا يدفع له راتبه، فان ولاءه الوظيفي على الأقل سيكون للجهة التي تدفع راتبه.

اللجنة الرباعية التي تتزعمها الولايات المتحدة ادركت ان قرارها بقطع المساعدات المالية اظهرها بمظهر من يعاقب الشعب الفلسطيني على خياره الديمقراطي، ولذلك قررت التراجع عن هذا الخطأ الاستراتيجي بعزل «حماس» عن الشعب الفلسطيني، من خلال استئناف المساعدات عبر قنوات اخرى.

بمعنى آخر فان اللجنة الرباعية رفعت العقوبات عن الشعب الفلسطيني، وفرضتها على حركة «حماس» وبذلك تكون قد حرمت الاخيرة من ورقة قوية كانت تحتمي بها، وهي ورقة الغضب الشعبي الناجم عن قطع المساعدات، وجعلتها تقف وحدها معزولة ومهمشة.

وفي جميع الاحوال، يمكن وصف تراجع اللجنة الرباعية بأنه انتصار كبير لصمود الشعب الفلسطيني وتمسكه بكرامته الوطنية، ورفضه الخضوع للابتزاز الاسرائيلي ـ الامريكي.

الشعب الفلسطيني اثبت انه لا يمكن ان يكون شعباً متسولاً، ولا يمكن ان يساوم على خياراته الديمقراطية، او ان يتراجع عن قراره باختيار ممثليه في المجلس التشريعي على اساس النزاهة والبرنامج السياسي الرافض للتنازلات المخجلة عن حقوقه التاريخية في فلسطين، بما في ذلك حق العودة.

العلاقات الدولية ما تزال تقوم على منطق القوة التقليدي

د. بشير موسى نافع *

■ شهدت الدوائر السياسية والأكاديمية خلال العقد ونصف العقد الأخير جدلاً واسعاً حول طبيعة النظام الدولي ومرتكزاته في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. كانت الفرضية الأولى التي ثار حولها الجدل ان نظرية موازين القوى التقليدية لم تعد كافية لتفسير العلاقات الدولية أو سلوك وسياسات الدول الرئيسية في العالم، ولا حتى لتفعيل الأمم المتحدة وتوفير الشرعية لإدارتها الشأن العالمي. بعض من الظواهر التي دار حولها النقاش جديد تماماً على التاريخ الإنساني، وبعضها الآخر ليس جديداً ولا طارئاً. مسألة البيئة، مثلاً، لم يكن للمجتمع الإنساني سابق تجربة في التعامل معها؛ وقد أصبحت بلا شك واحدة من الهموم الملحة على الشأن العالمي، بينما كبار الدول وصغيرها يحاول الوصول إلى تصور يوقف التدهور البالغ في بيئة الأرض بدون ان يؤثر تأثيراً سلبياً فادحاً على سعي الدول الفقيرة إلى التنمية والنهوض والخروج من هوة التخلف او على سعي الدول المتقدمة الحفاظ على مستويات الرفاه. ولكن مسألة فشل الدول ليست جديدة بالطبع؛ فمنذ منتصف القرن التاسع عشر والدول الإمبريالية الرئيسية في أوروبا الغربية تستخدم فشل حكومات البلدان الآسيوية والأفريقية مبرراً لاحتلال هذه البلدان وضمها إلى ممتلكات الإمبرياليات المتسعة والمتضخمة. بريطانيا، على سبيل المثال لا الحصر، دفعت بأسطولها لاحتلال مصر على خلفية التنازع المتصاعد بين القوى الوطنية والخديوي توفيق، والادعاء بأن البلاد تعاني من فقدان الأمن وعجز الحكومة المصرية عن حماية أرواح الأجانب واستثماراتهم.

الذين دافعوا عن ضرورة اعتماد مقاربات جديدة لفهم وتفسير وتسويغ النظام الدولي الجديد جاؤوا من خلفيات مختلفة: بعضهم ليبراليون أو يساريون، بعضهم استعماريون جدد، وبعضهم محافظون تقليديون. في أجواء هذا الجدل، ولدت أفكار المرجعية الأخلاقية للسياسة الخارجية، وحق المجتمع الدولي في التدخل (أو بالأحرى حق قواه الغربية الكبرى في التدخل) في الشأن الداخلي لدول مستقلة ذات سيادة، في حالات عجز الدولة عن إدارة أمور شعبها، أو انفجار الحرب الأهلية، على أساس ان الأمن العالمي مترابط وان فقدان الأمن في منطقة ما سيؤثر على الجوار كله، وعلى أساس حق المجتمع الإنساني في حماية حياة الشعوب الأخرى عندما تتعرض الحياة البشرية لخطر كبير ومستمر. (ولعل التدخل الغربي في يوغسلافيا كان المثال الأبرز على مصداقية هذه المقاربة). كما ولدت أفكار أخرى حول ضرورة التوصل إلى (أو فرض) معاهدات دولية لحماية البيئة والتعاون لمكافحة الأوبئة وتنظيم التجارة العالمية وتشديد الحظر على انتشار السلاح النووي. وبرزت مؤخراً في واشنطن استراتيجية الضربة الاستباقية، إضافة إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال التنسيق بين دول العالم فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب. ثمة خلاف كبير، بالطبع، حول حقيقة الطرف المستفيد من مجمل هذه التطورات في المعايير الدولية، وما إن كان العالم يواجه إمبريالية جديدة، مقنعة بقناع التعاون الدولي وحقوق المجتمع الإنساني. ولكن هذا الخلاف لا يمنع ان الاتجاه العام للجدل (باستثناءات قليلة) يدور حول ان موازين القوى لم تعد توفر أداة تفسير كافية لفهم وتشريع النظام العالمي الجديد. ففي عصر تتفوق فيه قوة دولة ما، هي الولايات المتحدة الأمريكية، على محصلة القوة للدول الرئيسية التالية مجتمعة، كيف يمكن ان يرتكز النظام العالمي على موازين القوى؟ ولا يخفى ان هذا التساؤل نفسه يستبطن موضوعة «نهاية التاريخ» والقول بالانتصار النهائي لليبرالية الديمقراطية باعتبارها غاية الوجود الإنساني كله.

بمرور عقد ونصف العقد على نهاية الحرب الباردة، وتكرار حالات التدخل الغربي في دول العالم الأخرى، الأوروبية وغير الأوروبية، وإطاحة عدد من الأنظمة الحاكمة بقوة الغزو والسلاح (كما في أفغانستان والعراق) أو بالتدخل الناعم (كما في أوكرانيا)، تعود نظرية القوة لتكسب مصداقية جديدة. المسألة التي لابد من التسليم بها ان عالم ما بعد الحرب الباردة هو عالم تقوده الولايات المتحدة. خلال التسعينات، تسنمت الولايات المتحدة موقعها القيادي بالتعاون مع الدول الرئيسية الأخرى، مع تفاوت مستويات التعاون وعدد أطرافه من منطقة وأزمة إلى أخرى. خلال السنوات الأربع الماضية، انتقلت سياسة واشنطن إلى موقع القيادة الأحادية بمشاركة من يرغب في الالتحاق بالقاطرة الأمريكية من دول العالم الأخرى. وبالرغم من ان السياسة الأمريكية قد اكتست مؤخراً بغلالة من المفاهيم الأيديولوجية حول نشر الديمقراطية والقيم الليبرالية واقتصاد السوق، فإن هذه النزعة التبشيرية تعود في جذورها إلى إدارات ريغان وبوش الأب وكلينتون. في هذا النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة، والذي ينزع إلى التبشير بالقيم الليبرالية والديمقراطية، تحتل موازين القوى موقعاً بالغ الأهمية، لا تقل أهميته بأي حال من الأحوال عن الدور الذي لعبته موازين القوى في القرن التاسع عشر ومعظم القرن العشرين.

الصين، مثلاً، هي واحدة من أكبر دول عالم القرن الحادي والعشرين وأكثرها مدعاة للاهتمام. جغرافياً وبشرياً، تعتبر الصين دولة عالمية كبرى بلا شك؛ أما اقتصادياً، فربما ستصبح الصين خلال سنوات قليلة منافساً دائماً على الموقع الأول. تغمر البضائع الصينية الرخيصة أسواق العالم، من سجادة صلاة المسلمين إلى بطاريات التليفونات المحمولة، ومن أجهزة التلفاز والكومبيوتر الشخصي إلى السيارات؛ بينما تجاوز احتياط النقد الأجنبي الصيني 700 مليار دولار. وإذا وضعنا القيمة الشرائية الفعلية للعملة في الحسبان، فإن الصين تحتل المرتبة الثالثة من حيث الناتج القومي. والصين هي متاجر رئيسي مع الولايات المتحدة، يكاد عجز الميزان التجاري الأمريكي معها ان يتجاوز المائتي مليار دولار سنوياً. ولكن الصين ليست دولة ليبرالية ولا ديمقراطية، بل دولة يحكمها حزب واحد هو الحزب الشيوعي. ومع ان القيادة الصينية اختارت التحول إلى اقتصاد السوق منذ ثمانينات القرن الماضي، فقد رفضت إجراء تحولات سياسية جوهرية على بنية نظام الحكم، على أساس ان الأولوية لابد ان تكون لإقامة الرفاه لا الحريات الفردية. وبالرغم من ذلك، فإن الصين تحتل موقع الدولة دائمة العضوية في مجلس الأمن، وكانت قد نجحت بسياسة حكيمة وجريئة في استعادة السيطرة على هونغ كونغ، وتعمل بجدية وتصميم على استعادة تايوان. شيئاً فشيئاً، تتحول الصين إلى شريك رئيسي في الشأن الدولي. فلماذا تتجنب الولايات المتحدة، في عصر التدخل الأجنبي في شؤون الدول المستقلة، عصر الغزو وإطاحة الحكومات غير المرغوب بها، الصدام مع هذا الشريك الشيوعي غير الديمقراطي؟

الإجابة لا تخفى على أحد. فالصين دولة نووية، وهي تمضي قدماً في تحديث قواتها المسلحة (هائلة الحجم)، زيادة ميزانيتها الدفاعية، تطوير سلاحها الصاروخي بعيد المدى، وتوطيد علاقاتها التحالفية بالدول الأخرى، لا سيما روسيا الاتحادية. استفزاز الصين قد يدفعها إلى تبني سياسة عدوانية، تثير سلسلة لا أول لها ولا آخر من المشاكل للولايات المتحدة، من الجزيرة الكورية ودول جنوب شرق آسيا الاخرى، إلى نشر التقنية النووية والأسلحة المتقدمة، إلى تعزيز دول العالم الثالث المشاغبة على الولايات المتحدة، والتي يتزايد عددها في شكل مطرد. حسابات القوة هي مصدر الحماية الأهم للصين من التدخلات الأجنبية في شأنها الداخلي، بالرغم من ان دولاً أخرى تتمتع بمستويات أعلى من الديمقراطية والحريات توصف بالإرهاب والخروج على الشرع الدولي وتكرس مئات الملايين لإطاحة أنظمتها، بل وتهدد بالغزو والقصف العسكري.

ثمة مثال آخر لا يقل غرابة على فعالية حسابات القوى، وإن كانت الحسابات هنا تأخذ إطاراً مختلفاً عن المسألة الصينية. ففي العراق تتحالف الولايات المتحدة مع قوى إسلامية شيعية وكردية مسلحة من رأسها إلى قدميها، بل وتمارس ميليشياتها كل أنواع النشاطات غير المشروعة. وكان ديفيد كلارك، المستشار السابق للحكومة البريطانية في الشؤون الخارجية، نشر تعليقاً في الغارديان البريطانية 4 آيار (مايو) قال فيه انه في حالة أخرى كانت الولايات المتحدة ستعتبر بعضاً من حلفائها في العراق تنظيمات فاشية. في فلسطين ولبنان، تتعامل واشنطن مع الأوضاع على أساس ان سلاح التظيمات الفلسطينية وحزب الله سلاح غير شرعي، بالرغم من ان هذه التنظيمات هي تنظيمات مقاومة وطنية لم توظف سلاحها قط لتحقيق أهداف سياسية داخلية. أما في العراق فترتكب الأحزاب الحليفة للولايات المتحدة كل الموبقات، من القتل على الهوية، الاختطاف والتعذيب، اختراق أجهزة الدولة الجديدة وتوظيفها في أعمال خارجة على القانون، التطهير الطائفي، وفرض قيم وسلوكات معينة بقوة السلاح في المناطق الواقعة تحت سيطرتها. وكل ذلك باعتراف مسؤولي إدارة الاحتلال في بغداد. قد يصف البعض هذا التباين بين السياسة الأمريكية في العراق من جهة وفلسطين ولبنان من جهة أخرى بالكيل بمكيالين. ولكن هذا توصيف أخلاقي للسياسة، أما التوصيف السياسي لها فهو ببساطة ميزان القوى. في ظل الصعوبات المتزايدة التي يواجهها الوجود الأمريكي في العراق، سيؤدي الصدام مع الأحزاب العراقية الحليفة المسلحة إلى ارتمائها في أحضان إيران أو انضمامها إلى معسكر المقاومة. اعتبارات موازين القوى ومصلحة الوجود الأمريكي تستدعي التغاضي ما أمكن عن الجرائم البشعة التي ترتكبها بعض الأحزاب الحليفة للاحتلال في العراق، انتظاراً لتحسين الأوضاع وشروط القوة.

في مصر، يحاكم نشط سياسي من أصدقاء الولايات المتحدة، لهذا السبب أو ذاك، فتواجه الحكومة المصرية شجباً وضغوطاً لا تنتهي من واشنطن وسائر العواصم الأوروبية الأخرى، بل وتهدد بالمقاطعة والعقوبات المختلفة. ولكن ما قامت به إدارة الرئيس الروسي بوتين خلال السنوات القليلة الماضية من إطاحة كبار الأقلية الرأسمالية الجديدة، الذين يعتبر بعضهم من أهم رموز النفوذ الغربي في روسيا ما بعد النظام الشيوعي، وتعزيز قبضة الدولة وتضييق هامش الحريات، لم يثر إلا عبارات قلق خجولة في العواصم الغربية. في اعتبارات القوة، روسيا بالطبع ليست مصر، لاسيما بعد ان خرجت موسكو من عنق الأزمة الاقتصادية التي عانت منها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وأصبح النفط وتقنية الأسلحة المتقدمة من أكثر عوامل العلاقات الدولية حساسية.

ما تقترحه هذه الصورة للنظام العالمي ان القوة لا تزال المعيار الرئيسي للعلاقة بين الدول، خاصة العلاقة بين الدولة الأكبر وتلك التي تقل عنها قوة. ولعل هذه السيادة لميزان القوى في مجال العلاقات الدولية هي ما يدفع دولاً هنا وهناك إلى السعي لامتلاك مقاليد القوة، بما في ذلك القوة النووية. عندما تكون القوة هي الضمان الأهم للاستقلال والمصالح الوطنية، فليس لأحد أن يلوم الساعين لامتلاك مقاليد القوة، حتى على حساب التنمية الاقتصادية.

* كاتب وباحث عربي في التاريخ الحديث

الحكومة السودانية ومسألة القوات الدولية

د. يوسف نور عوض *

■ ذهبت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس بعد ثلاثة أيام من توقيع اتفاقية «أبوجا» بين الحكومة السودانية والمتمردين إلى مجلس الأمن تطالب بارسال قوات امية إلى دارفور وإلزام الحكومة السودانية بالتعاون في هذا الإتجاه. وبالطبع لم تنس وزيرة الخارجية في بداية جلسة المجلس أن تكيل المدح للإتفاق دون ان تهتم بتوجيه كلمة شكر واحدة للحكومة التي تعاونت مع المبعوث الأمريكي «روبرت زوليك»، مساعد وزيرة الخارجية ومبعوثي الامم المتحدة: يان برونك ويان إيغلاند ولم تتوقف رايس عند هذا الحد بل طالبت ايضا بالتمديد لعمل قوات السلام التابعة للامم المتحدة في جنوب السودان، ولكن في هذه المرة ليس فقط من أجل حفظ عمليات السلام في دارفور بل من أجل نقل بعض هذه القوات للإقليم قبل أن تكتمل الاستعدادات لإرسال قوات أممية.

والسؤال هو لماذا تريد الولايات المتحدة نقل القوات من جنوب السودان إلى دارفور في الوقت الذي لا تقدم فيه أي دعم لقوات الإتحاد الأفريقي العاملة هناك؟

الإجابة هي أن الولايات المتحدة تريد أن تلتف على الموقف الصيني خاصة ان الناطق باسم وزارة الخارجية الصينية قال إن بلاده لا تدعم حتى هذه المرحلة إرسال قوات امية إلى إقليم دارفور إذا لم تكن تلك رغبة الحكومة السودانية ولكنها لن تتردد في دعم عملية السلام في الإقليم. وفي الوقت الذي ترفض فيه الحكومة الصينية إرسال قوات إلى إقليم دارفور فهي تشارك بأربعمئة وخمسين جنديا في عمليات حفظ السلام في جنوب السودان ولا تعتبر هذه قوة كبيرة ولكنها ذات قيمة رمزية، وبالتالي حين تطرح الولايات المتحدة فكرة إرسال قوات من جنوب السودان إلى دارفور فإنها بدون شك تفكر في الكتيبة الصينية التي يعني تحركها إلى دارفور التفافا حول الموقف الصيني وفي أحسن الحالات هي محاولة لإزاحة الحرج عن الصين إذا كان موقفها مجرد مناورة مثل مواقف سابقة لها في مجلس الأمن.

وإذا كانت الولايات المتحدة تدفع بقوة في اتجاه ارسال قوات امية إلى إقليم دارفور فإنها لا تفعل الشيء نفسه بالنسبة لإرسال المعونات الإنسانية إذ كل ما تفعله هو مجرد وعود ترتبط بمواقف سياسية او مناداة للمجتمع الدولي بأن يتحرك في اتجاه تقديم العون للإقليم المنكوب.

وفي الوقت ذاته نجد الأمين العام للأمم المتحدة غير قادر على إظهار وجهات نظر المجتمع الدولي في هذه القضية ذلك أن مصطلح المجتمع الدولي اصبح يعني شيئا واحدا وهو إرادة الولايات المتحدة وحلفائها في المؤسسة الدولية وهؤلاء لهم أهداف مغايرة بشكل كامل لمصالح الدول التي يتعاملون معها، ولا شك أن الأمم المتحدة تحرص على إرسال مندوبيها بانتظام إلى السودان، ومن بين هؤلاء ممثل الأمين العام يان برونك ومنسق الإغاثة يان إيغلاند ولكن الملاحظ هو أن هذين الإثنين يلعبان دورا سياسيا أكثر مما يقدمان من مساعدات سواء كان ذلك للسودان بعامة او لإقليم دارفور بخاصة، وإلا فما الداعي لأن يسعى يان برونك لكي يجعل الفصائل التي لم توقع على الإتفاق تبادر للتوقيع عليه وقد يقال إن السبب في ذلك هو أن الأمم المتحدة تريد أن تمهد الأرض حتى تتمكن من إيصال معوناتها الإنسانية ولكن السكان والمتمردين ما عادوا يثقون في دور الامم المتحدة. وقد رأينا قبل عدة ايام كيف أن منسق الإغاثة الأممية يان إيغلاند اضطر إلى مغادرة معسكر «كلما» بعد أن هاجم المواطنون موكبه وقتلوا احد المترجمين الذين كانوا برفقته وليس هذا فقط موقف المواطنين بل عرفنا أن مستشار حركة تحرير السودان وهي الحركة الاساسية التي وقعت الإتفاق ارسل رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة يقول فيها إن فصيلا كبيرا في داخل الحركة لا يؤيد الإتفاق الموقع بين الحكومة وحركة تحرير السودان وأن قرار توقيع الإتفاق تم بصورة فردية وبقرار من زعيم الحركة ميني ميناوي وعزا ذلك إلى الضغوط التي مارسها الأمريكيون والوسطاء من أجل إتمام عملية التوقيع في الموعد الذي حددته الامم المتحدة.

وإذا صدق ما تناقلته وكالات الأنباء في هذا الصدد فإن ذلك يعني أن اتفاق أبوجا كان اتفاقا شكليا وأن جميع الاطراف ظلت تلعب لعبات دبلوماسية من أجل تحقيق أهداف غير ظاهرة ولا تخلو الحكومة السودانية من ذلك إذ بعد أن صدرت من الخرطوم تلميحات بانها ستقبل إرسال قوات دولية للإقليم قال جمال إبراهيم الناطق باسم وزارة الخارجية السودانية إن الحكومة لم تتخذ قرارا في هذا الشأن كما أن بعض المسؤولين الأمريكيين قالوا إن الرئيس السوداني عمر البشير لم يعط الرئيس الامريكي جورج بوش ردا حاسما في مسألة إرسال قوات امية إلى دارفور ووعده بان يدرس الأمر ولكن موقف الحكومة السودانية حتى هذه المرحلة اظهره مستشار رئيس الجمهورية غازي صلاح الدين الذي قال إن حكومة السودان لا ترى داعيا لإرسال قوات امية إلى دارفور بعد توقيع الإتفاق ويعني ذلك بوضوح أنه إذا كان هناك اتفاق بين جميع الأطراف على المصالح فيصبح وجود قوات أممية من الخارج لا معنى له. ولا شك ان الحكومة السودانية تدرك أن الموافقة على إرسال قوات أممية إلى السودان سيجعلها في مأزق داخلي كبير لأن قطاعات كبيرة من الشعب السوداني ترى في مجيء القوات الاممية عودة إلى الإستعمار والإحتلال من جديد وترى في الوقت ذاته أن سياسة حكومة الإنقاذ هي السبب في هذا الوضع وذلك ما جعل جميع أحزاب المعارضة تقف ضد اتفاق «أبوجا» ليس من حيث أنه يمكن أن يؤدي إلى السلام بل من حيث هو لا يعبر عن إرادة وطنية شاملة بكونه اتفاقا بين حكومة لا تمثل من وجهة نظرهم الشعب السوداني بكل قطاعاته وحركات تمرد لا تمثل سكان إقليم دارفوربشكل دقيق، وذلك ما حدا بالصادق المهدي أن يجدد دعوته إلى ضرورة عقد مؤتمر وطني شامل من أجل النظر في هذه القضية الشائكة والقضايا الأخرى التي تؤمن وحدة السودان.

ولكن الغريب هو أنه على الرغم من أن الأرض تمور في داخل السودان وخارجه بشأن قضية دارفور فإن هناك صمتا عربيا مطبقا وخاصة من قبل الجامعة العربية التي لا تقدم سوى بعض كلمات التعاطف المتباعدة على الرغم من أن الموقف من السودان له تأثير كبير على الوضع السياسي في مصر ومنطقة الشرق الأوسط على وجه العموم لأننا لا يمكن أن نفصل ما يجري في دارفور عن الموقف في فلسطين وإيران وسورية والعراق. وكما قلت سابقا فإن فتح ملف دارفور هو مشكلة مؤجلة ستواجهها مصر في وقت لاحق ولكن مصر يبدو أنها سعيدة بعلاقاتها الآنية مع الولايات لمتحدة ولا تفكر في المستقبل البعيد بدعوى أن لكل حادث حديثا وتلك نظرية لا تصيب في هذه المرة لأن الخطر قادم على مصر بكون عملية تقسيم السودان التي بدأت بشكل قوي قد لا يكون المستهدف منها السودان الذي قد يغير التقسيم خريطته الجغرافية فقط ولكنه لا يغير من أوضاعه السياسية والتي ستتأثر حتما هي مصر التي تعتمد أساسا في حياتها على الماء من السودان ولا نريد أن نوسع دائرة الإشكال عند هذه المرحلة ويكفي أن ننبه إلى أن ما جرى في «ابوجا» لم يكن خطوة في سبيل السلام بل كان مجرد سجال دبلوماسي بين أطراف حاول كل منها أن يوظف الظروف لتحقيق اغراضه وهو اتجاه لا يبدو مفيدا في هذه الحال ونتوقع انفجارات كثيرة في هذا الوضع الذي يوهمنا المجتمع الدولي بأنه في طريقه إلى حل مشكلة دارفور.

* كاتب من السودان

هل ينجح المصريون في منع التوريث؟

د. مصطفى عبدالعال

■ الوضع السياسي في مصر ملتهب باكثر مما هو عليه واقع المصريين بشكل عام، فمصر والمصريون الذين غالبا ما تسير بهم الحياة دون التهابات كثيرة حتى وان تعددت المآسي وتضخمت، مصر هذه تعيش الان حالة من الاحتقان تعبر عن نفسها عبر بعض الانتفاضات والاحتجاجات المباشرة او الملتوية بدءا من توترات التردي في الاداء الحكومي بل والانساني الذي يؤدي الى موت العشرات بل المئات دون ان يعرف احد كيف ولماذا؟ مرورا بلحظات افاقة قد تكون طويلة او مؤقتة لجماعات من النخب، وانتهاء بصدامات طائفية تنطلق من احداث لحظية لتعبر عن احتقانات عميقة الجذور. كل ذلك كان يمكن ان يمر دون ان يؤدي الى حالة الالتهاب الخطيرة التي لاتغفلها عين مراقب. والسبب في ذلك ان مصر مقبلة على وضع جديد وخطير فمنذ قيام ثورة 52 والمصريون يتفقون ويختلفون على اداء حكامهم الا ان الرئيس مبارك والذي استمر في السلطة لفترة تعدت ضعف فترة حكم السادات وتكاد تصل الى ضعف فترة حكم عبد الناصر، هذا الرئيس والذي لم يكن جزءا من هؤلاء الذين انهوا النظام الملكي في مصر يسعى وباصرار على توريث الحكم لابنه وبالرغم من كل الادعاءات الكاذبة عن ان لا توريث هناك وان مصر ليست سورية وان المشكلة تكمن في ان الرئيس لم يجد حتى الان من يثق في قدراته ليسلمه الامانة. كل هذه الادعاءات ومهما حاولت ان تلعب على كلمات تمس الشيفونية المصرية او تضع الرئيس في مصاف انصاف الآلهة بينما تنزل بالمصريين الى درك البلهاء والمتخلفين عقليا كلها ادعاءات كاذبة والرئيس مبارك لا يسعى الا الى توريث السلطة بعد ان طال به الزمن على كرسيها وتردت احواله الصحية لكونه انسانا تطاله الشيخوخة حتى ولو تحدث عنه حواريوه بما ليس في الانسان من شيء.

مما سبق يصبح السؤال هل يمكن للمصريين ان يمنعوا التوريث؟ ودون ان نسقط في اجابات متأثرة بحالة الالتهاب التي تقلل من النظر الهادئ دعونا نرى آليات التوريث وآليات الرفض ونقارن بينهما علنا نرى الصورة اكثر وضوحا.

الدفع باتجاه التوريث يرتكز على عدة محاور قد يكون اهمها واولها اصرار السلطة واستمرارها في الدفع للصدارة السياسية بشخصيات ضعيفة متهالكة تضخم من صورة وحجم الرئيس وابنه وبالتالي يتم اقصاء واستبعاد اي شخصيات عامة يمكن ان تجد قبولا لدى الناس عند طرح السؤال من هو البديل؟

المحور الثاني يرتكز على النفخ في حماقات الاسلاميين بتعدد أشكالهم ليصبحوا مجرد ارهابيين او ناقصي وطنية مما يجعلهم رغم تواجدهم الملحوظ على الساحة السياسية بديلا مخيفا طائفيا ووطنيا.

المحور الثالث البحث عن تأييد خارجي خصوصا امريكي لفكرة التوريث مع الاستمرار بالتلويح بسيف الخيانة في مواجهة من يسعون لحشد تأييد خارجي لفكرة التغيير او الاصلاح. هذه المحاور وغيرها يقابلها محاور يرتكز عليها الساعون لافشال مشروع التوريث ويمكننا رصدها كما يلي:

المحور الاول يرتكز على تعبئة الناس للتظاهر والاحتجاج ضد استمرار الرئيس في السلطة وبالتالي ضد توريثه السلطة لابنه وهذا هو اوضح محاور الرافضين للاعلان عن رفضهم للتوريث.

المحور الثاني يسعى للالتحاق ببعض الاحتجاجات المهنية وتحويلها الى احتجاجات اكثر اتساعا وذات صبغة شعبية كما هو الحال مع القضاة.

المحور الثالث يعتمد على السعي للحصول على دعم من قوى وتيارات خارجية تدعم مواقف الرفض وتخفف من قدرة النظام على العصف بمعارضيه.

اذا ما حاولنا وضع هذه المحاور في مواجهة مع بعضها فقد نتمكن من ان نرى شكل ونوع الصراع بينهما عبر هذه المواجهة يمكننا القول ان السلطة نجحت في المحور الاول عبر حشد اعداد من النخب الطيعة التي تفلسف وتطبل للحكم وللرئيس ووريثه بينما لم تنجح التيارات المعارضة على تعددها في طرح واظهار شخصيات يمكن ان تحظي باجماع وطني.

المحور الثاني يظهر أن الاسلاميين وعلى رأسهم الاخوان يعيشون مأزقا خطيرا فمن ناحية نجحوا في اثبات قدرتهم انتخابيا ومن ناحية اخرى عجزوا عن استقطاب او الالتحاق بالتيارات السياسية الاخرى مما ادى ببعض هذه التيارات الى التصرف بشكل قبلي اوصلها الى ان تعلن انه فيما اذا كان الخيار هو بين التوريث او الاخوان فهم مع التوريث مما قد يدفع بالاخوان ايضا لتأييد التوريث من منطلق النزول الى حلبة التمسح بالسلطة واليأس من التغيير.

المحور الثالث يوضح حجم تشابك الوقائع والرؤى فما تقوم به الولايات المتحدة في العراق لا يعطي الفرصة لاي من الساعين للحصول على دعم امريكي او دولي في مواجهة التوريث للحديث عن امريكا كمناصرة للحقوق، على جانب اخر تظل السلطة هي الاكثر قدرة على التفاوض او حتى التنازل للامريكان لكونها تفعل ذلك من منطلق (وطني شرعي) فهي التي تحكم وهي التي تتحدث باسم الشعب والوطن، واخيرا فان اهم الناجحين في الاستعانة بالدعم الامريكي والغربي هم من عزفوا على الوتر الطائفي وهذا الدعم الذي حصلوا عليه يصعب اضافته الى توجه وطني عام لما يشوبه من طائفية عالية.

اذا ما تصورنا ان هذه المقاربات يمكن ان تؤدي الى فهم اوضح للواقع المصري يظل السؤال وماذا بعد؟

والاجابة التي نرجحها دون سقوط في تشاؤم قاتل او تفاؤل ابله هي ان التيارات الرافضة للتوريث ان لم تتوحد على برنامج محدد قد يكون رفض التوريث نقطة ارتكازه وادانة الاستبداد والتعذيب والافقار اذرعه فان جهودها سوف تذهب ادراج الرياح حتى وان نجحوا في استنهاض همم بعض المصريين للنزول للشارع والصراخ بمطالب عديدة تنبع من ايديولوجية منظمي التظاهر فتتحدث تارة عن تنقية القوانين لتتطابق مع الشرع او تدين الخصخصة التي تلغي الخط الاشتراكي وبين الاختلاف والاتفاق حول هذه (الاولويات) يستمر مشروع التوريث في طريقه من هنا فاننا نرى ان مصر التي تبدو اوضاعها شديدة الالتهاب تحتاج الى درجة من تنظيم الجهود المرتكز على الكثير من الايثار والتواضع واعمال العقل من طرف كل الحركات السياسية والقائمين عليها والا فالتوريث قادم، الا لو تدخلت العناية الالهية والمصريون جميعا اسلاميين وغير اسلاميين مسلمين ومسيحيين يؤمنون بان الله قادر على كل شيء حتى وان نسوا او تناسوا ان الله يسبب الاسباب وانهم قد يكونون السبب الاساسي في تحقق مشروع التوريث او في سقوطه.

* كاتب من مصر

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741ـ0208 (6 خطوط)ـ
فاكس: 8902 741ـ0208 أو 7637 748ـ0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637
email: ***alquds@alquds.co.uk*** * *Internet:* ***www.alquds.co.uk***
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 **Fax:** 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN